I. ماهية النقود:

سنتعرف على ماهية النقود من خلال ثلاث عناصر:

- نشأة النقود وتطورها
- مفهوم ووظائف وخصائص النقود
- أنواع النقود

أولا: نشأة النقود وتطورها:

لقد مرت النقود بعدت تطورات عبر التاريخ البشري قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، ولقد ارتبط تطورها بتطور اقتصاد التبادل، ففي المرحلة المبكرة من تاريخ البشرية كان يغلب على العلاقات الاقتصادية طابع الاقتصاد المغلق، أي أن الأسرة تستهلك ما تنتج فقط، والتبادل يحدث بشكل عرضي فقط. وفيما يلي المراحل الأساسية لتطور النقود:

1. مرحلة المقايضة:

المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة ودون استخدام أي وسيط، وقد كانت المقايضة مفيدة في المجتمعات البدائية خاصة مع بساطة الاحتياجات ومحدودية السلع المتوفرة. ولكن مع تطور المجتمعات وظهور حاجات جديدة، ومع ظهور التخصص وتقسيم العمل بين الأسر والقبائل، الذي أدى إلى توفر فوائض في الإنتاج، ازدادت الحاجة إلى المبادلة، والتي واجهت صعوبات كبيرة من خلال نظام المقايضة، نذكر أهمها فيما يلي:

– **صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين الرغبات:** فعملية المقايضة بين طرفين تتطلب أن يمتلك كل منهما السلعة التي يرغب فيها الطرف الآخر وفي الوقت والمكان المناسبين وبالكمية والجودة المطلوبة من الطرفين وهذا غاية في الصعوبة؛

– **غياب وحدة مشتركة للقياس:** وهذا يعني أن قيمة كل سلعة تحدد بنسبة من كل السلع المعروضة فكلما زاد عدد السلع المعروضة أصبح من الصعب معرفة كل النسب، بالإضافة إلى إمكانية تغير هذه النسب عبر الزمان والمكان. فمثلا إذا كان لدينا اربع سلع: أ، ب، ج، د، فالمقايضة تفرض معرفة كم تساوي أ بالنسبة إلى ب وبالنسبة إلى ج وبالنسبة إلى د وكم تساوي ب بالنسبة إلى ج و د وهكذا فأربع سلع تتطلب 6 نسب، و 100 سلعة معروضة تتطلب 4950 نسبة.

– **عدم قابلية بعض السلع للتجزئة:** تتطلب عملية المقايضة في كثير من الأحيان تجزئة السلع مما قد يتلفها وينقص من قيمتها مما يعيق في كثير من الأحيان عملية التبادل؛

– **عدم توفر أداة صالحة لاختزان القيمة:** فالطريقة الوحيدة لاختزان القوة الشرائية هي بالاحتفاظ بالثروة في شكلها الطبيعي، وهذا يفرض مجموعة من المشاكل كتحمل نفقات التخزين والتلف وانخفاض القيمة.

2. مرحلة النقود السلعية:

إن أول خطوة للتغلب على صعوبات نظام المقايضة كانت في جعل سلعة كوسيط في التبادل، حيث كان كل مجتمع يتخذ سلعة من السلع الشائعة لديه، والتي تتمتع بالقبول العام، ونذكر منها: الماشية، الجلود، السكر، الشاي، الصوف، التبغ، المعادن، الأصداف، أنياب الفيلة...الخ، ولقد ساعد ذلك في التغلب على بعض صعوبات عملية المقايضة، حيث ساهمت النقود السلعية في تحقيق توافق الرغبات نظرا للقبول العام لهذه السلع، كما سهلت من عملية تحديد نسب التبادل نظرا لوجود سلعة مرجعية واحدة.

3. مرحلة النقود المعدنية:

لقد وجد الإنسان أن معظم السلع الوسيطة في التبادل أظهرت الكثير من أوجه القصور، كصعوبة أو استحالة تجزئتها، وتعرضها للتلف، وصعوبة حملها وغيرها، مما دفعه إلى ترك الكثير منها واختار تدريجيا من تتمتع بمميزات أكثر، فقد مال الإنسان إلى استخدام المعادن بمختلف أنواعها نظرا لإمكانية تجزئتها وعدم قابليتها للتلف لفترات طويلة، وشيئا فشيئا استقرت المجتمعات على المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة وهذا لتوفرها على العديد من الميزات أهمها:

- القبول العام لهذين المعدنين فهما يرمزان إلى الثراء والرخاء عند جميع الناس، وهي مطلوبة بشدة كحلي للزينة؛
- سهولة الحمل والنقل نظرا لقيمتها العالية مقارنة بوزنها؛
- سهولة تمييز نوعيتهما واستحالة تزويرهما؛
- المتانة وعدم التآكل؛
- ثبات قيمتها نسبيا نظرا لندرتها النسبية؛ (ضآلة الإنتاج مقارنة بالرصيد أو الحجم المتراكم عبر الزمن)
- سهولة التجزئة والتشكيل بالحجم المطلوب.

يذكر المؤرخون على أن أول نقود سكت من الذهب والفضة تعود إلى القرن السابع قبل الميلاد، ولقد هيمن هذين المعدنين على الأنظمة النقدية في العالم منذ ذلك الحين إلى أوائل القرن العشرين.

4. مرحلة النقود الورقية:

يذكر التاريخ أن أول نقود ورقية عرفت في الصين في القرن السابع الميلادي على الأرجح، إلا أن النقود الورقية المعروفة حاليا تعود إلى تطورات حدثت في أوروبا بداية من القرن السادس عشر الميلادي، وظهور ما يعرف بالصيارفة والذين يحتفظون بودائع التجار من الذهب والفضة مقابل عمولة ويصدرون شهادة إيداع لصالح صاحب الوديعة، ونظرا لثقة الأفراد في الجهة المصدرة لهذه الإيصالات وقابليتها للإبدال بالذهب أو الفضة في أي وقت، فقد حظيت بالقبول العام فاستعملت في التداول عوض النقود المعدنية، ثم أصبحت سندات لحاملها ولا تحتاج إلى التظهير.

في البداية كان لهذه الإيصالات تغطية كاملة من النقود المعدنية، وبمرور الزمن وانتشارها انفصل إصدار هذه الشهادات عن إيداع النقود المعدنية، فقد عمد بنك السويد عام 1656 إلى خصم الأوراق التجارية بإصدار المزيد من الأوراق المصرفية دون تغطية معدنية وتحمل تعهد بإبدالها بالنقود المعدنية، وقد أعطت الدول الطابع القانوني لهذه الأوراق في منتصف القرن التاسع عشر إلا أنها ظلت قابلة للإبدال بالذهب أو الفضة، ولكن مع نشوب الحرب العالمية الأولى في بداية القرن العشرين وارتفاع النفقات العسكرية انخفضت أرصدة الدول من الذهب وتعذر الوفاء بطلبات التحويل المتزايدة، تم ترك التحويل وفرض السعر الإلزامي للنقود الورقية، وهكذا خرجت النقود المعدنية الذهبية أو الفضية من التداول تاركة المجال للنقود الورقية.

ثانيا: مفهوم ووظائف وخصائص النقود:

أ. مفهوم النقود:

يرى (R.Penau) أن النقود "هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم "،

أما الاقتصادي (D.H.Robertson) يرى "أن النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع التزامات الأعمال ،

وعرفها الاقتصادي (H .Guitton) في كتابه (La Monnaie) " إن النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون"

بالمجمل يمكن القول أن النقود هي أي شيء :

1- يحظى بالقبول العام في التداول

2- وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزامات في كل مكان وزمان.

3- تؤدي قوته الشرائية إلى السداد الفوري والتام والنهائي للدين.

ب. وظائف النقود:

سنذكر هنا الوظائف الأساسية للنقود، والمقصود بالوظائف الأساسية تلك الوظائف التي تؤديها بغض النظر عن طبيعتها ونوعها سواء كانت سلعية أو ائتمانية، وبغض النظر عن الأدوار الاقتصادية الأخرى، والتي تختلف حسب اختلاف النظريات الاقتصادية حول النقود. ويمكن بيان الوظائف الأساسية للنقود والخصائص المطلوبة لتأديتها فيما يلي:

1. النقود وسيط في عملية التبادل:

وتعتبر أقدم وظيفة للنقود، فهي تسهل نقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى طرف دون الحاجة إلى البحث عن طرف ثالث، فعوض تبادل السلع مباشرة عن طريق المقايضة، فقد قسم ظهور النقود عملية التبادل إلى قسمين، عملية البيع ثم عملية الشراء أي (سلعة-نقود-سلعة). ولتأدية هذه الوظيفة يُشترط في النقود ما يلي:

- القبول العام في الوفاء بالالتزامات من جانب المتعاملين، أو ما يُعرف كذلك بالسيولة (Liquidity) وهي سهولة تداول النقود بيعا وشراءا بأقل تكلفة؛
- سهولة الحمل والنقل، أي لها قيمة عالية نسبة إلى وزنها.

2. النقود مقياس للقيمة:

ومعنى ذلك أن النقود تمكن من معرفة ما تمثله قيمة سلعة معينة مقارنة بقيم السلع الأخرى، مما يمكن من استخدامها كمعدل استبدال بين السلع الكبيرة غير القابلة للتجزئة مع السلع الأقل قيمة، كما أنها تمثل وحدة للتحاسب، حيث يحدد سعر السلعة أو الخدمة في أي بلد بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها داخل هذا البلد. ولكي تكون النقود مقياس للقيمة يُشترط فيها الخصائص التالية:

- القابلية للتجزئة إلى وحدات مختلفة تتناسب وحجم المبادلات؛
- التجانس التام بين الوحدات المتماثلة في القيمة؛
- القابلية للقياس، أي أن تكون النقود بحجم أو وزن أو قياس محدد يمكن التأكد منه (معرفة قيمة الوحدة النقدية).

3. النقود مستودع للقيمة

قد يرغب الإنسان في الاحتفاظ بجزء من قوته الشرائية الحالية لإنفاقها مستقبلا، وينبغي للنقود أن تمكنه من ذلك من خلال وظيفتها كمستودع للقيمة، ولأداء هذه الوظيفة يشترط في النقود ما يلي:

- عدم القابلية للتلف نتيجة النقل أو التجزئة أو التخزين؛
- الثبات النسبي في القيمة؛
- صعوبة التزوير وإمكانية تحديد المزور منها.

حاليا هناك أدوات عديدة تمكن من القيام بهذه الوظيفة كالودائع لدى البنوك أو الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو حتى أصول حقيقية، إلا أنها أقل سيولة من النقود التي تعتبر تامة السيولة كالنقود الورقية.

هناك من يضيف إلى الوظائف المذكورة وظيفة تأدية المدفوعات الآجلة، فالنقود تؤدي فعلا هذا الدور، فيمكن تأجيل سداد المدفوعات إلى المستقبل بثمن يحدَد في الحاضر، مادامت النقود تحتفظ بالقيمة كونها مستودع لها، لذلك فوظيفة تأدية المدفوعات الآجلة هي ضمن وظيفة مستودع للقيمة أو مشتقة منها.

ثالثا: أنواع النقود:

تصنف النقود إلى نوعين أساسيين يندرج تحتها عدة أشكال من النقود

- نقود سلعية
- نقود ائتمانية

1 .نقود سلعية:

وهي أقدم أنواع النقود. وتتميز في كون قيمتها الاستعمالية مقاربة أو مساوية لقيمتها كنقود، أي كوسيط في التبادل. لذلك فإن تحديد قيمتها النقدية يعتمد أساسا على قيمتها الاستعمالية.

ويُقصد بالقيمة الاستعمالية تلك القيمة المرتبطة بالطلب عليها كسلعة قادرة على إشباع حاجات إنسانية، لذلك سُميت بالنقود السلعية.

ولكي تؤدي سلعة ما الوظائف الأساسية للنقود يشترط فيها، إضافة لكونها مقبولة في التداول أن تتصف بما يلي:

- الندرة النسبية واستقرار المعروض منها

- عدم القابلية للتلف
- القابلية للتجزئة

ونجد أن المعادن كالنحاس والفضة والذهب قد حققت هذه الشروط، وهي خصائص طبيعية فيها.

وقد عرفت النقود السلعية شكلين هما:

أ. سلع إستهلاكية:

وتمثل كل ما استعمله الإنسان كوسيط في التبادل من الأشياء المادية الاستهلاكية فيما عدا المعادن الثمينة، كالماشية، محاصيل زراعية مختلفة، أدوت متنوعة...الخ

ب. نقود معدنية:

وهي في الأساس المعادن الثمينة أي الذهب والفضة بالإضافة إلى النحاس والبرنز، والتي استخدمت في التداول أولا في شكلها الخام ثم في شكل مسكوكات أو قطع نقدية، تسك من طرف السلطة الحاكمة بأحجام وأوزان محددة

2 .نقود إئتمانية

وتتميز في كون قيمتها النقدية أعلى بكثير من قيمتها كسلعة وقد تكون قيمتها السلعية منعدمة تماما.

وتعتمد في قيمتها النقدية على الثقة في السلطة المصدرة لها. لذلك فهي تتميز بقوة وفاء قانونية أو إلزامية.

ونجد ثلاث أشكال من النقود الائتمانية هي:

أ. نقود ورقية:

وقد عرفت شكلين هما:

1 .بنكنوت أو أوراق مصرفية:

وهي تلك الإيصالات أو الشهادات التي كان يصدرها الصيارفة على إيداعات الأفراد من الذهب أو الفضة، والتي دخلت تدريجيا في التداول بدل النقود المعدنية بداية من القرن السادس عشر الميلادي.

2 .أوراق نقد حكومية:

وهي الأوراق النقدية التي تصدرها السلطة الحاكمة، والتي تمثل عدد من الوحدات النقدية بالعملة المحلية. وهي تعتبر امتدادا لأوراق البنكنوت، إلا أنها تحمل صفة قانونية إلزامية بالقيمة التي تمثلها، ومنذ بداية القرن العشرين لم تعد لها تغطية معدنية.

ب. مسكوكات معدنية مساعدة:

وهي عبارة عن نقود معدنية، تمثل عادة الفئات الصغيرة من وحدات العملات المختلفة، جُعلت لتسوية المعاملات اليومية المتكررة ذات المبالغ الصغيرة، قيمتها القانونية تبقى أعلى من تكلفة المعدن المصنوعة منه، وقد جُعلت من المعدن لتقاوم التلف الناجم عن كثرة التداول.

ج. النقود الكتابية:

وتُسمى أيضا بنقود الودائع، وهي عبارة عن الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية في البنوك، مقيدة في شكل أرقام مكتوبة في سجلات البنوك، (حاليا تُستخدم سجلات في شكل قواعد بيانات الكترونية عوض السجلات الورقية قديما) وهذا ما أعطاها صفة النقود الكتابية.

ويمكن استخدم هذه الأرصدة في تسوية المبادلات دون استعمال النقود الورقية التي تُمثلها. وذلك عن طريق تحويل الرصيد من حساب الطرف الأول إلى حساب الطرف الثاني بعدة طرق أهمها:

- الشيكات؛
- أوامر التحويل والدفع؛
- البطاقات الالكترونية؛
- عبر شبكة الانترنت باستعمال الحواسيب، والهواتف الذكية والأجهزة المشابهة؛ ...

تمثل النقود الكتابية كتلة نقدية بحد ذاتها، لكونها لا تتمتع بتغطية كاملة من النقود الورقية، بل وتمثل القسم الأكبر من المعروض النقدي حاليا، خاصة في البلدان ذات الأنظمة المصرفية المتقدمة.

II. الأنظمة النقدية:

نقصد بالأنظمة النقدية:

- جميع أنواع النقود المتداولة داخل البلد
- جميع الهيآت التي لها سلطة ومسؤلية إصدار أو خلق النقود وإعدامها
- جميع الأنظمة والإجراءات التي تحكم عملية خلق النقود وإعدامها

ونسجل ثلاث أنظمة رئيسية مرت بها النقود أثناء تطورها عبر التاريخ هي:

1. نظام المعدنين
2. نظام المعدن الواحد (قاعدة الذهب)
3. النظام الورقي (قاعدة النقد الائتمانية)

أولا: نظام المعدنين:

ونقصد بالمعدنين الذهب والفضة ويقوم هذا النظام على ما يلي:

- تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة، و كل من النقود الذهبية والفضية هي ذات وزن وعيار محدد قانونا؛
- يستعمل كلا المعدنين في تسوية جميع الالتزامات بلا حدود
- حرية الأفراد في تحويل المعدنين من سبائك إلى مسكوكات والعكس
- حرية استيراد وتصدير المعدنين.

تحافظ ظروف السوق على استقرار المعدل التبادل بين المعدنين فإذا ارتفعت القيمة الاستعمالية عن القيمة النقدية فإن حرية تحويل المسكوكات إلى سبائك كفيلة بإعادة حالة التوازن في المعروض من المعدن وكذلك العكس في حالة إنخفاض القيمة الاستعمالية عن القيمة النقدية.

يتفق الكثير من الاقتصاديين على مرونة هذا، النظام إلا أن الزيادة الكبيرة في المعروض من الفضة مقارنة بالمعروض من الذهب أدى إلى اختلال في هذا النظام، حيث أن الانخفاض في قيمة الفضة دفع الأفراد إلى التخلص منها عن طريق تداولها والاحتفاظ بالذهب، وهنا تجدر الإشارة إلى قانون جريشام الذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول، والذي أثبت صحته فعليا في نظام المعدنين وحتى في النظام الورقي بعد ذلك.

ورغم الإصلاحات التي شهدها نظام المعدنين للحفاظ على المعروض النقدي، التي تتلخص أساسا في منع حرية سك النقود الفضية، فإن عدم التوافق بين القيم النسبية للمعدنين فى السوق وبين القيم النسبية التى تحددها الحكومة بينهما أدى إلى فشل هذا النظام وإلى خروج كل الدول التى كانت تأخذ به عنه.

ثانيا: نظام المعدن الواحد: (القاعدة الذهبية)

ويقوم هذا النظام على تحديد قيمة النقود اعتمادا على ما تحويه من ذهب، وقد عرفت هذه القاعدة ثلاث أنظمة، نوردها حسب ترتيب ظهورها تاريخيا:

1. نظام المسكوكات الذهبية:

تكون النقود حسب هذا النظام في شكل قطع نقدية متساوية الوزن والمعيار تعطيها الدولة الطابع القانوني بوضع ختم عليها يبين قيمتها، وقد تم تداول هذه النقود بمفردها أولا ثم إلى جانب أوراق نقدية تمثلها وقابلة بالإبدال بها.

ويقوم هذا النظام على ما يلي:

- يحدد القانون المحتوى الذهبي للوحدة النقدية من حيث الوزن والعيار
- إمكانية تحويل الذهب الخام إلى مسكوكات من خلال المؤسسات المخولة لسك النقود
- حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى ذهب خام لدى المؤسسات المختصة
- قابلية تحويل العملة الورقية إلى ذهب حسب السعر المحدد قانونا
- حرية استيراد وتصدير الذهب

تعمل هذه الشروط على استمرار هذا النظام، حيث تضمن تقارب القيمة القانونية والسلعية للنقود الذهبية، كما تحافظ على استقرار أسعار صرف العملات الخاضعة لهذا النظام.

ولقد ظل هذا النظام سائدا في كثير من دول العالم حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تخلت عنه معظم الدول بسبب حاجتها للذهب في تمويل نفقات الحرب، وتحولت إلى نظام السبائك الذهبية، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تخلت عنه سنة 1933.

2. نظام السبائك الذهبية:

ويختلف هذا النظام عن سابقه فيما يلي:

- يتم تداول الذهب في شكل سبائك محددة الوزن والعيار بموجب قانون عوض المسكوكات الذهبية؛
- حرية تحويل النقود الورقية إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة لدى السلطات النقدية.

وقد اقتضت الضرورة إلى التحول من نظام المسكوكات الذهبية إلى نظام السبائك الذهبية، عندما لاحظت الدول بأن الاستمرار بنظام المسكوكات الذهبية سوف يؤدي إلى استنزاف ملكيتها من الاحتياطات الذهبية، بسبب الطلبات المتزايدة من المواطنين على تحويل أوراقهم النقدية إلى مسكوكات ذهبية، لذلك حصرت الدول تحويل وحدة النقد الورقية الأساسية إلى ما يعادلها فقط من سبائك ذهبية، ذات وزن ومعيار مرتفع، بحيث لا يملك معظم الأفراد القدرة على التحويل، إلا ذوي الدخل العالي، مما قلل من طلبات التحويل، وأتاح للسلطات تركيز الاحتياطي الذهبي على مستواها.

إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من طلبات التحويل إلى سبائك لغرض المضاربة واكتناز الذهب، مما سمح بتسرب الذهب، ودفع بالسلطات إلى التحديد القانوني للأغراض التي يتم لأجلها التحويل، بما يعرف بنظام السبائك الذهبية المعدل.

ومن أهم نتائج هذا النظام ما يلي:

- صيانة الذهب والحفاظ عليه من الضياع
- تحقيق نوع من الاستقرار والثبات في قيمة النقود الورقية
- الاحتفاظ بتغطية ذهبية نسبية نظرا لضعف إمكانية التحويل إلى ذهب
- مكافحة اكتناز الذهب

وبالرغم من المزايا التي حققها هذا النظام، فإن معظم الدول لم تستطع الاستمرار عليه، بسبب عدم قدرة احتياطاتها من الذهب على تغطية حاجة الاقتصاد للإصدار النقدي من جهة، وتلبية طلبات التحويل من جهة أخرى.

3. نظام الصرف بالذهب:

يعتبر هذا النظام خروج غير مباشر من نظام قاعدة الذهب، حيث تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطا مباشرا بالذهب.

طبقا لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تسمى بالنقود المركزية وعملات تابعة، وتستند في إصدارها على العملة الارتكازية أي القابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلا من الذهب.

في أول الأمر كانت عملة الارتكاز هي الجنيه الإسترليني، حيث كان هو الأساس الذي يستند عليه في سداد الالتزامات الدولية وكان يتمتع بغطاء إصدار كامل من الذهب، وبمرور الوقت أصبح الدولار يقف جنبا إلى جنب مع الجنيه الإسترليني، ولكن بعد اتفاقية بريتون وودز عام 1944 أصبح الدولار الأمريكي هو الرابط الوحيد بين مختلف العملات والذهب.

من مزايا نظام الصرف بالذهب أنه مكن من الحفاظ على الذهب بالتقليل من استعمالاته النقدية، كما ساعد على تأمين حاجات التداول النقدي في ظل وجود علاقة بالذهب، إلا أنه ترتبت عنه بعض العيوب منها:

- تضخيم الكتلة النقدية المغطاة بالذهب، وهذا يثقل كاهل الدولة التي اتخذ نقدها كأساس للتغطية؛
- التبعية الاقتصادية للدولة صاحبة العملة الأساس خاصة من ناحية السياسة النقدية
- ضعف العلاقة بين الذهب والإصدار النقدي الورقي.

ثالثا: النظام الورقي: (قاعدة النقد الائتمانية)

تعرف القاعدة الإئتمانية للنقد بأنها نظام لا تُعرَّف في ظلِّه وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لسلعة معينة، ولكن تُعرَّف بنفسها، أي أن النقد الأساسي لم يعد سلعة ذات قيمة تجارية، بل أصبح النقد الورقي إلزاميا في التداول وغير قابل للتحويل إلى ذهب أو أي معدن آخر.

ولقد أصبح هذا النظام هو السائد في جميع دول العالم بعد انهيار نظام بريتون وودز حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب، ثم إلغاء علاقة العملات بالذهب نهائيا في اتفاق جمايكا عام 1976 ونهاية قاعدة النقد الذهبية وبداية قاعدة النقد الائتمانية السائدة في الوقت الحالي.
ويتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

- الإصدار النقدي لا يرتبط بحجم ما تملكه الدولة من ذهب أو معادن نفيسة، وإنما يرتبط بحاجة الدولة الإقتصادية للنقود (نظام غير مقيد)؛
- إلزامية التعامل بالأوراق النقدية؛
- توحيد (مركزة) إصدار النقد القانوني لدى سلطة وحيدة هي البنك المركزي؛

- الورقة النقدية لا قيمة لها وإنما تستمد قيمتها من قوة القانون؛
- القوة الشرائية للنقود الورقية تعتبر غير ثابتة طالما بإمكان الحكومة إصدار الكمية المطلوبة منها عند الضرورة.
- النقود الورقية تتمتع بقدرة المرونة على مقابلة الإحتياجات والمعاملات؛
- المعاملات الداخلية تتم بنقود ورقية وتتسم بالقبول العام وثقة الأفراد، ويطبع عليها القانون قوة إبراء غير محدودة للوفاء بالإلتزامات أو الديون، أما المعاملات الخارجية فهي تخضع لنظام الصرف المعوم.